المحاضرة رقم03:الدورالاجتماعي والاقتصادي للآثار.

تمهيد:

تعتبر الممتلكات الثقافية الدليل الأول والأخير على عراقة الأمم،ومبعث فخرها،والمورد الأساسي للصناعة السياحية،وعليه أصبح جزءا لا يتجزأ من حياة الأفراد في الوقت الحالي،ونتيجة لذلك سعت العديد من الدول للاستفادة من رصيد خبراتها عبر تسطير مجموعة من القوانين الرّدعية واستحداث مجموعة من المؤسسات يُوكل لها تسيير واستغلال وحماية الموروث المادي،إلاّ أن هذه الأخيرة توجه لها اتهامات بالتقصير إزاء ما تعرض له من تهميش وهدم وتخريب عبر شتىَّ بقاع العالم.

1-الدور الاجتماعي:

من الواضح جدا أن الضمير الإنساني في القرن العشرين لم تعد تتكون قيمه في إطار الوطن والإقليم مع العلم أن أرض المولد تمد الإنسان بالبواعث الحقيقية لمواقفهم العميقة،غير أن القرن الحالي تكونت فيه مصطلحات جديدة أدخلت الإنسان في عالم جديد أصبح وكأنه قرية صغيرة،بالموزاة مع هذا الوضع الجديد اعترف عدد من الباحثين في علم الاجتماع على رأسهم مالك بن نبي في كتابه مشكلة الثقافة أن الآثار المادية التي خلَّفها لنا الأسلاف تستطيع أن تكوِّن مصدراً لتكوين مجتمع متحد في قيمه وشخصيته،وعليه أمكن القول أن المعالم التاريخية والمواقع الأثرية تعتبر ذاكرة جماعية تغوص في الماضي بجميع مجالاته،لأنها تعدُّ بحق نشاط اجتماعي وإنساني مارسه الأسلاف،وفيما عدا ذلك تقدم دوراً بارزاً على الصعيد الاجتماعي ينحصر فيما يلي:

-تأمين وحدة التراب الوطني:إن تواجد أي معلم تاريخي في أي منطقة من الوطن يعتبر مرجعا تاريخيا للوطن ككل،حيث يزيد من تماسك أفراد المجتمع لنفس الانتماء الذي ينقله إليهم المعلم أو الموقع الأثري الأمر الذي يزيد مما لاشك فيه من وحدة التراب الوطني،ويعتبر الشعور بالانتماء أحد أهم القضايا التي تتطلبها المواطنة،ويعتبر الإنتماء الحاجة إلى المكان الذي يأوي ويضم مجموعة من

الناس في مكان واحد،وستساعد الزيارات المتكررة التي تقوم بها الأسر إلى أي معلم تاريخي أو موقع أثري مهما كانت طبيعته إلى تعميق هذا الشعور في أفرادها.

-دعم النسيج القومي للمجتمع:لا يقتصر دور الشواهد المادية في كونها ثقافة مرئية،بل تتعدى ذلك إلى دعم النسيج القومي،أي جعله كتلة اجتماعية متحدة في الماضي والحاضر والمستقبل أيضا،وهو ما سيساعد لا محالة في تكوين أواصر دولة قوية.

-زيادة تماسك الأسرة:من المعروف أن الأسرة هي الخلية الأساسية والنواة التي تنشأ من المجتمعات منذ القدم،وبعد أن تخصص حيزا زمنيا لزيادة مآثر العمل التاريخية،وهو ما سيحدث عملية اتصال وتقاربا اجتماعيا نتيجة ذلك الحوار الأسري حول تحديد الوجهة مثلاً.

-الترويج عن المواطنين وإزالة مظاهر التعب والإرهاق:تحقق رؤية الشواهد الأثرية وما تتميز به من عناصر معمارية فريدة من نوعها،وكذا اللقى لأثرية ومواد صنعها،مصدراً جديدا للمعرفة،وهو ما يجعل مشاهديها يستشعرون عالماً جديداً ينسبهم مظاهر الإرهاق والتعب الذي كما أن سيعزز من تراكم المعلومات في ذاكرة المواطن التي تحدثت عنها الباحثة "كريستن تمبل" قائلة أن الذاكرة هي من تمكننا من فهم العالم الذي يدور من حولنا،حيث تربط بين خبراتنا الراهنة ومعارفنا السابقة عن هذا العالم،ولذلك أمكن اعتبار الموروث المادي أهم النقاط التي تغير وجهة نظرنا وتزيل الروتين المعيشي الذي يطبع حياتنا.

3-الدور الاقتصادي:

يعتبر التراث الثقافي سلعة عامة عالمية يجب الحفاظ عليها من أجل الإبقاء على العلاقة الرابطة بين ماضي الأمة وحاضرها،ولم يعد في وقتنا الراهن مجرَّد انعكاس مباشر لما توَّصل إليه الإنسان في القدم في مختلف المجالات،بل تعدَّى ذلك وأصبح مصدراً مهماً في دفع عجلة الاقتصاد،فقد ظهر في الآونة الأخيرة ما يسمى الانتفاع بالأصول التراثية،وعليه عقدت مجموعة من المؤتمرات التي تطرح فكرة أهمية الاستثمار في التراث الحضاري.

يساعد إرث الماضي في التنمية المادية الحضرية والريفية للحاضر و المستقبل معاً،هذا ما أكدته تجارب العديد من الدول التي خاضت تجربة توظيف تراثها،فقد زادت إيراداتها وهو ما عاد بالنفع على باقي المجالات التنموية،ولعَّل أبرز المجالات التي برز فيها دور التراث هي السياحة،لقد ارتبط مفهومها بالمسافة التي يقطعها الإنسان من مكان إلى آخر،أما المفكر جوبير فييرديلر فقد عرفها أنها ظاهر عصرية تنبثق عن الحاجة المتزايد إلى الراحة و إلى تغيير الجو،وتكوِّن المعالم التاريخية المتضمنة القيم الإنسانية وكذا اللقى والمواقع الأثرية المادة الخام لها،ووفق الإحصائيات المقدمة من طرف المنظمة السياحية العالمية فقد أصبحت السياحة الثقافية (الأثرية) الأكثر رواجاً واستقطاباً،حيث تحصَّلت على 37% من إجمالي السوق العالمي للسياحة أي ما يوازي ثلث إجمالي النشاط السياحي في العالم،ما يؤكد أن المنجزات الحضارية تشكل أهم المواد الخام للصناعة السياحية التي أصبحت صناعة القرن الواحد والعشرين،وهو ما أعلنت عنه منظمة السياحة العالمية في تقريرها الصادر في العقد الأخير،وفيما يخص بعض الأرقام المتعلقة بذلك،نذكر مثلاً منطقة الشرق الأوسط زار معالمها التاريخية ما يقارب ثلاثة مليون سائح وتحصلت بذلك المنطقة على 12مليون دولار،وأشارت المنظمة في نفس السياق أن حصة مصر تمثل ربع حصة منطقة الشرق الأوسط، كما تعمل السياحة الأثرية على اختصاص البطالة،حيث تستوجب طاقماً إدارياً معتبراً،وتجدر الإشارة في هذا المجال أن القطاع السياحي الأثري في الأردن يوفر ما يقارب 55 ألف منصب عمل حسب إحصائيات وزارة السياحة والآثار لعام 2003،ونظراً للأهمية البالغة للقطاع السياحي بما فيه مجال السياحة الأثرية وما يدُّره من عملة صعبة،أصبحت من الصناعات الخدماتية التي تقود اقتصاد الدول إضافة إلى صناعة الاتصالات والتكنولوجيا والمعلومات،وتقوم السياحة الأثرية بتنشيط الصناعات المختلفة ذات الارتباط المباشر أو الغير مباشر بها،مثل الصناعة الحرفية التي غالبا ما نجدها تباع أمام المعالم التاريخية وداخل المدن العتيقة،ضف إلى تنشيط عمل المطاعم والفنادق.

لا بتوقف دور الممتلكات الثقافية اقتصادياً عند ما ذكرناه،فقد أصبحت مادة خام للصناعة السينيمائية،بإعتبارها القناة التي يستطيع من خلالها الإنسان الوصول إلى فترة زمنية غابرة،ويطلع على

ما كان سائداً فيها،ولذلك عمد أكبر المخرجين السينمائيين على الاستعانة بمعالم تاريخية ومواقع أثرية لإخراج فيلم يرجع إلى الفترة الرومانية،وهو ما سيزيد من إيرادات ذلك الفيلم من دون شك.

كخاتمة حول ما تم ذكره يمكن القول أن التراث المادي قد تغير مدلوله ومفهومه من مجرد أطلال أوقطع متناثرة هنا وهناك إلى أداة فعالة في بعث قاطرة التنمية في المجال الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ولذلك تغيرت وجهة النظر التي كانت سائدة في الماضي،ونتيجة لهذه الصحوة الثقافية سارعت الدول إلى الاستثمار في هذا القطاع الحيوي وجعله رافداً من روافد التنمية المستدامة في كافة المجالات،كما اتجهت عدد من الدول إلى اعتماد عدد من المؤسسات تقع على عاتقها مهمة حماية وتسيير التراث.